**مداخلة مؤسسة شركاء من أجل الشفافية إلى الفريق المعني بالشفافية وإعداد التقارير**

**بخصوص غياب الشفافية والمساءلة في عمليات نقل الأسلحة يُفاقم النزاعات المسلحة في أفريقيا**

تشهد القارة الأفريقية تصاعدًا مقلقًا في وتيرة النزاعات المسلحة، واتساع نطاق الجماعات المسلحة والتيارات الإرهابية، خصوصًا في مناطق الساحل والصحراء، وغرب وشرق أفريقيا، مما يجعلها من بين أكثر مناطق العالم تأثرًا بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك القتل خارج نطاق القانون، والعنف الجنسي، والتهجير القسري، والهجمات التي تستهدف المرافق التعليمية والصحية، ما يعيق وصول المدنيين إلى الخدمات الأساسية ويدمّر نُسج الحياة المجتمعية.

ويُسهم التدفق غير المنضبط للأسلحة التقليدية إلى مناطق النزاع، في ظل غياب الشفافية وغياب آليات رقابة فعالة، في تأجيج هذه الانتهاكات. ففي العديد من الحالات، تُحيط السرية بصفقات نقل الأسلحة، ما يخلق بيئة خصبة لانتقال الأسلحة إلى أيدي جماعات متطرفة، أو أنظمة تنتهك التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بينما يُفضي غياب الشفافية إلى تقويض المساءلة وزيادة مستويات الفساد المرتبط بتجارة الأسلحة.

رغم أن معاهدة تجارة الأسلحة تهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال إلزام الدول الأطراف بتقديم تقارير سنوية بشأن وارداتها وصادراتها من الأسلحة التقليدية، إلا أن الامتثال لهذا الالتزام لا يزال ضعيفًا في أفريقيا. فعلى الرغم من انضمام 31 دولة أفريقية إلى المعاهدة، بما في ذلك دول تشهد نزاعات مثل نيجيريا وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، فإن نسبة الدول التي تُقدّم تقارير سنوية إلى أمانة المعاهدة لا تزال منخفضة، كما اختارت عدة دول إبقاء تقاريرها سرية، بينما لم تُقدِّم بعض الدول – مثل جمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، والجابون، ومالي – أي تقارير على الإطلاق منذ انضمامها.

وقد رصدت مؤسسة شركاء من أجل الشفافية وجود أسلحة بحوزة جماعات مسلحة في بعض الدول الأفريقية تعود في مصدرها إلى دول أطراف في المعاهدة مثل صربيا وفرنسا، ما يُشير إلى احتمال حدوث عمليات تحويل غير مشروع لوجهة تلك الأسلحة، ويطرح علامات استفهام بشأن فعالية الرقابة على الاستخدام النهائي.

وفي ظل ضعف أنظمة الرقابة الوطنية، وغياب الشفافية حول عقود التسلح، وتغاضي بعض الدول المصدّرة عن التبعات الإنسانية والسياسية لصادراتها، يُصبح من شبه المستحيل محاسبة المسؤولين عن تغذية النزاعات، ما يقوّض الجهود المبذولة لتحقيق السلم والأمن والتنمية المستدامة في أفريقيا.

وفي الأخير تدعو مؤسسة شركاء الدول الأطراف، لاسيما تلك التي تشهد نزاعات مسلحة، إلى الالتزام الكامل بتقديم تقارير سنوية دقيقة وشفافة، وإتاحتها للعموم بما يعزز الرقابة العامة ويكرّس المساءلة. كما تدعو إلى فتح نقاش معمّق داخل أطر المعاهدة لفهم الأسباب التي تحول دون امتثال بعض الدول الأفريقية لمتطلبات الإبلاغ، سواء كانت أسبابًا فنية أو مالية، والعمل على توفير الدعم التقني اللازم لضمان تعزيز القدرات الوطنية في هذا الصدد.